

الْجَمُهوريَّة الْإِسُلامَيَّة الْمُوْرِيتَا بِنَيّة شرف-إخاء-عدل وزارة المالية

تعميم إعداد مشروع قانون المالية 2023

المحتويات

الجَمَهورية الإسلاميّة المُوريتانية

شرف - إخاء - عدل



وزارة المالية Ministère des Finances

RÉPUBLIQUE ISLAMIQUE DE MAURITANIE Honneur - Fraternité Justice

انواكشوط في 2022 ANUT 2022

Numéro: :

الوزير

Le Ministre

تعميم رقم 22/8000 اوم

لى

السيدات والسادة الوزراء،

السيد المندوب العام للتضامن الوطني ومكافحة الإقصاء "تآزر"، السيدة مفوضة الأمن الغذائي

السيد مفوض حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني،

الموضوع: تعميم لإعداد قانون المالية 2023

هذا التعميم المتعلق بتحضير ميزانية الدولة للسنة المالية 2023 يقدم سياق الاقتصاد الكلي ويحدد اهداف السياسات العمومية والتوجه العام للسياسة الميزانوية كما يحدد الاجراءات العملية في مجال إعداد ميزانية الدولة برسم السنة المالية 2023.

إن إعداد ميزانية الدولة للسنة المالية 2023 و هو يأخذ في الحسبان سياق الاقتصاد الكلي الدولي و الوطني يندرج في إطار تنفيذ استراتيجية النمو المتسارع و الرفاه المشترك 2016 - 2030 و يأتي تمشيا مع وثيقة البرمجة الميزانوية على المدى المتوسط 2023 - 2025 التي تهدف إلى:

- تعزيز احترام القواعد الميزانوية في مجال السياسات العمومية انسجاما مع الاطار الاقتصادي الكلي و الميزانية العامة للدولة،
- تعزيز فعالية توزيع الميزانية على مختلف القطاعات بشكل يضمن بلوغ الأهداف الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية،
 - التحسين من مستوى الأداء
 - ◄ ضمان مزيد من الاستشراف الميزانوي بالنسبة للمسيرين.

I. المناخ الاقتصادي الدولي والوطني

يتميز السياق الدولي الذي جاء فيه إعداد قانون المالية لعام 2023 باستمرار تهديد وباء كوفيد 19- و متحوراته وبارتفاع كبير في أسعار الطاقة والمنتجات الغذائية في السوق العالمية إضافة إلى السياق الجيوسياسي الدولي المتوتر.

تواجه آفاق الاقتصاد العالمي حالة متواصلة من انخفاض النمو والتضخم المرتفع حيث تشير آخر التحديثات بتاريخ 26 يوليو 2022 إلى توقعات تباطؤ النمو العالمي بما نسبته 3.2 % في عام 2022 و 2.9 في 2023. وهكذا فحسب تقديرات الاقتصاد العالمي، فإن التضخم سيصل إلى %6.6 في البلدان المتقدمة و %9.5 في البلدان الصاعدة والنامية في عام 2022 و 3.3 % و %7.3 على التوالي في عام 2022 علما بأن الأزمة في أوكرانيا أدت إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية وضغط تصاعدي واسع النطاق على زيادة الأسعار.

II. الوضع الاقتصادي للبلاد وآفاق 2023-2025

يتوقع أن يصل نمو الاقتصاد الوطني إلى %4.5 في العام 2022 و %5.3 في عام 2023. ويُعزى التحسن في النمو بشكل أساسي إلى استئناف إنتاج الصناعات الاستخراجية، ولا سيما إنتاج الذهب من تازيازت و ما صاحبه من ارتفاع تجاوز الضعف خلال الاشهر الستة الاولى مقارنة بنفس الفترة من السنة 2021. وفي سنة 2024، من المتوقع أن يؤدي بدء انتاج غاز حقل السلحفاة الكبرى آحميم إلى ارتفاع بنسبة 7.5 % من الناتج المحلي الخام ثم إلى 8.8 % في العام 2025.

ويُتوقع أن يسجل نمو صافي الناتج المحلي الخام بالنسبة للقطاع الاولي ارتفاعا بنسبة 3.1 % في عام 2022 و 4.7 % في عام 2023. ويعود هذا النمو بالأساس إلى زيادة منتجات الزراعة

والتنمية الحيوانية الناتجة عن الاجراءات المتعددة التي اتخذتها الحكومة وعن الظروف الحسنة للأرصاد الجوية التي يتوقع ان تطبع الحملة الزراعية 2023/2022.

ومن حيث القيمة، يتوقع أن يصل الناتج المحلي الخام على مستوى القطاع الاولي إلى 75.2 مليار أوقية جديدة في العام 2022 مقابل 79.5 مليار أوقية جديدة في عام 2023 أي ما يمثل 19.7 % و 18.9 % على التوالي من إجمالي الناتج المحلي الخام الاسمي.

وعلى مستوى القطاع الثانوي، تشير التوقعات إلى أن نمو الناتج المحلي الخام الحقيقي سيصل إلى 7.5 % في عام 2022 ليتسارع بعد ذلك مسجلا 9.8 % وذلك بسبب عودة الانشطة المعدنية وخاصة منها ما تعلق بإنتاج الذهب.

سيتسم القطاع الثالث بتباطؤ في نمو الناتج المحلي الخام بسبب العديد من العوامل غير المواتية المرتبطة بالوضع على المستوى الدولي ومن المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الخام الحقيقي للقطاع بنسبة %3.4 فقط في عام 2022 ثم بنسبة %3.2 في عام 2023. إن الأسعار المرتفعة ستؤثر على الأسر الأكثر هشاشة وتهدد بمفاقمة انعدام الأمن الغذائي مما

يعيق جهود الحكومة الرامية إلى الحد من معدل الفقر. تشكل أسعار المنتجات الغذائية على مستوى السوق العالمي العامل الرئيسي في ارتفاع الأسعار إذ ساهمت بما نسبته 8,6% في التضخم في نهاية يونيو.

نظرًا للعديد من العوامل غير المواتية والاضطرابات الجيوسياسية وارتفاع أسعار الطاقة وسياسات تشديد شروط التمويل واضطرابات سلسلة التوريد وجمود العرض وضعف الاقتصاد الوطني في مواجهة الصدمات، فإنه من المحتمل أن يتجاوز معدل التضخم %11 في عام 2022 و حوالي 10.9% في عام 2023.

III. التوجهات الرئيسية للسياسة الميزانوية

لتحفيز النمو في إطار ميزانية مستدامة متعددة السنوات وترقية رأس المال البشري، لم تزل الاستثمارات الموجهة للبنية التحتية والإنفاق الاجتماعي المخصص للتعليم والصحة تمثل التوجهات الرئيسية لسياسة الدولة. من أجل ذلك، ستكون تعبئة الموارد وفعالية الإنفاق العام المحورين الرئيسيين لإنشاء هامش ميزانوي يسمح بفعالية الاستجابة للطلب الاجتماعي في عام 2023. في هذا السياق، ستكون هناك صرامة في عقلنة الإنفاق العام، وخصوصا في نفقات التسيير. وهكذا فإن النفقات التي تعتبر غير حتمية أو غير إلزامية قانونًا يجب أن تأخذ مسارًا تنازليًا، بحيث تنخفض نفقات التسيير من %65 من ميزانية الدولة في عام 2022 إلى أقل من %55 من إجمالي الإنفاق في عام 2025.

وبالمقابل، ستتم زيادة نفقات الاستثمار ذات المردودية الاقتصادية المباشرة على المدى المتوسط تدريجياً إلى %45 في عام 2025.

وهكذا، فإن الإنفاق على التعليم الابتدائي والثانوي وعلى العلاجات الصحية الأولية والنفاذ إلى المياه والصرف الصحي والانفاق الخاص ببرامج المساعدة الاجتماعية ستظل أولويات وفقًا لبرنامج فخامة رئيس الجمهورية وتماشيا مع استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك وتحديدا خطة عملها للفترة 2021-2025. وسيتواصل العمل بآلية الحماية الاجتماعية مع الحرص على ملاءمتها مع أهداف الاستدامة المالية.

${ m IV}$ طرق إعداد ميزانية 2023. ${ m I.IV}$

إن مصالح وزارة المالية المختصة ستواكب مصالحكم المعنية وتزودها بالدعم الفني اللازم بالإضافة إلى التفسيرات المفيدة في الوقت المناسب لإعداد الميزانيات متعددة السنوات.

في هذا السياق، تم بالفعل الشروع في عقد اجتماعات حول برمجة الميزانية بين مصالحكم المختصة ومصالح كل من وزارة المالية ووزارة الشؤون الاقتصادية وترقية القطاعات الإنتاجية للتوصل إلى ميزانية في المدى المتوسط مستدامة وذات مصداقية وشاملة.

من أجل ذلك وبهدف تعزيز استدامة الميزانية وتفاديا لتراكم المتأخرات، فإن قطاعاتكم مدعوة أولاً إلى تحديد وتغطية النفقات التي تعتبر حتمية وملزمة قانونًا كما أنها مدعوة أيضا إلى ترحيل النفقات المتعهد بها فعلا خلال السنة المالية 2022 إلى السنة المالية 2023. يجب تخصيص هامش الميزانية الذي ستحققه قطاعاتكم علاوة على هذه النفقات لدعم التدابير الجديدة ضمن مقترحاتكم الميزانوية الخاصة بالعام 2023.

و لضمان مزيد من الفوائد الاجتماعية والاقتصادية لمشاريع الاستثمار العام، ولا سيما لصالح

السكان المستهدفين وللتغلب على الاختلالات التي تم الإبلاغ عنها، من الضروري:

- ◄ ضمان مواكبة الوزارات القطاعية بشكل حقيقي للمشاريع على أن تكون لها
 خطط إستراتيجية تنتج عنها مشاريع ذات مردودية.
- مصادقة لجنة تحليل وبرمجة الاستثمار العام على أي اقتراح مشروع قبل إدراجه في المحفظة الوطنية لمشاريع الاستثمار العام وبالتالي في قانون المالية؛
- ◄ الاعداد التلقائي للأطر المنطقية للمشاريع وخطط العمل السنوية والميزانيات باعتبارها الأدوات الرئيسية لتطوير أداء المشاريع ومتابعتها،
- السهر على إرسال تقارير دورية عن سير المشاريع إلى الوزارتين المكلفتين بالاقتصاد والمالية.

فيما يتعلق بالتمويل من الموارد الذاتية للدولة، فإن الأغلفة المحددة لنفقات الاستثمار تشكل سقوف الاعتمادات الميزانوية لقطاعاتكم. وعليه يجب أن تعطي الأولوية لما

- يلي:

 الأخذ في الحسبان للمقابلات التعاقدية للمشاريع الممولة من موارد خارجية ؛
 - المشاريع الجارية بعقود موقعة حسب الأصول أو تعهد رسمي من الدولة ؛ -
 - الإجراءات الصادرة عن مجلس الوزراء أو عن اللجان الوزارية.

فيما يتعلق بالمشاريع / البرامج الجارية وبغرض البرمجة المعقلنة، من الضروري لكل قطاع موافاة وزارة الشؤون الاقتصادية وترقية القطاعات الانتاجية بملحق مقترح ميزانيتها لعام 2023 مع إرسال نسخة إلى المديرية العامة للميزانية. يتضمن الملحق المذكور:

- التقييم الشامل للتنفيذ المادي والمالي اعتبارًا من 31 ديسمبر 2021 وللنصف الأول من عام 2022 لجميع المشاريع «البرامج الخاضعة للوصاية»؛
- خطة عمل استشرافية مطابقة للميزانية السنوية لعام 2023 حسب الاتفاقية وحسب ممول كل مشروع ؛
- التوزيع الجغرافي لتدخلات كل مشروع (النسبة المئوية حسب الولاية والمقاطعة والبلدية).

و عليه، ندعوكم إلى التأكد، طوال عملية إعداد قانون المالية لعام 2023 ، من أن مقترحات الميزانية الصادرة عن مصالحكم المعنية تتلاءم بدقة مع هذه التعليمات.

كما أننا نحيل إليكم في المرفق ورقة مشروع ترجى تعبئتها من قبل مصالحكم المعنية ونؤكد على ضرورة ملء هذه الورقة بشكل صحيح للسماح بالاستغلال الفعال لمحتواها. بالنسبة للمشاريع و البرامج التي تستفيد من التمويلات الخارجية ، يلزم توفير جميع المعلومات المطلوبة في ورقة المشروع ، وبالخصوص السحوبات المتوقعة التفصيلية لعام 2023 حسب كل اتفاقية وحسب الجهة المانحة لكل مشروع.

سيتم تسهيل تطبيق هذه التوجيهات من خلال نقاشات مع المصالح المختصة في كل من وزارة المالية ووزارة الشؤون الاقتصادية وترقية القطاعات الإنتاجية في إطار التحكيم الفني الأولى الذي تجريه المديرية العامة للميزانية.

وبهذا الخصوص يجب التذكير بأن ميزانية الاستثمار مخصصة لتغطية الاقتناء أو بناء التجهيزات والنفقات المتعلقة بالاستثمار والمشاريع وسيتم حظر النفقات الاخرى على مستوى هذه الميزانية.

يجب على ميزانية التسيير أن تعكس احتياجات الإنفاق الحقيقي لدعم الأداء السليم للإدارة وتقديم خدمات عامة ذات جودة أفضل للمواطنين وكذلك للسماح بتنفيذ السياسات العامة من خلال اقتناء السلع والخدمات وتخصيص الإعانات والتحويلات للفاعلين المشاركين في تنفيذ هذه السياسات.

إن صعوبة هذه الاجراءات تكمن بشكل أساسي في القدرة على تحديد الأولويات ومواءمتها مع الموارد المتاحة بأفضل تكلفة وترشيد الموارد وعقلنة استخدامها باعتبارها الاداة الرئيسية لتوفير هوامش ميزانوية للقطاعات.

2.IV إطار النفقات الوزارية متوسطة المدى (إن ومم):

يأتي إعداد قانون المالية لعام 2023 بعد إعداد وثيقة البرمجة الميزانوية على المدى المتوسط 2025-2025 التي تتألف من تأطير ميزانوي متوسط المدى يقدم مجاميع الاقتصاد الكلي وكتل المالية العامة الرئيسية وإطار النفقات متوسطة المدى ألإجمالي الذي يخصص الأغلفة الميزانوية الوزارية المتوقعة للسنوات الثلاث القادمة 2023 إلى 2025.

إدراكًا للقيود التي تواجهها بعض القطاعات الوزارية في إعداد إطار نفقاتها الوزارية متوسطة المدى (الآجال المحددة وعدم اكتمال استراتيجيات قطاعية محددة التكلفة وما إلى ذلك)، فإن خطط العمل المحددة التكاليف التي تستند إليها ميزانيات هذه القطاعات يمكنها أن تشكل مرجعا للتحكيم الميزانوي الفني الاولي الذي يهدف إلى تسهيل مواءمة الميزانيات الوزارية مع أغلفة الميزانية الممنوحة وفق الإطار الاجمالي للنفقات متوسطة المدى. و تجدر الاشارة هنا إلى أن الاطر الوزارية للنفقات متوسطة المدي يجب إعدادها وفقا للدليل الذي تم تكوين مصالحكم المختصة عليه.

المؤسسات التي لا يمكن أن تخصص لها أهداف سياسة عامة ومؤشرات أداء غير معنية بهذه العملية.

3. IV استخدام تطبيق إعداد قوانين المالية (التحضير):

سيوضع تحت تصرفكم تطبيق "التحضير" وهو نظام يتم من خلاله إدخال مقترحات الميزانية وإرسالها. ولهذا الغرض، سيتم وضع إجراءات للمتابعة والتدقيق المستمرين بغية رقابة المعلومات المدخلة وتوثيق المراحل المختلفة مما من شأنه أن يضمن التأكد من مطابقة الارقام بشكل كامل للتخصيصات الميزانية.

ستوفر المصالح المعنية التابعة للمديرية العامة للميزانية بالتعاون مع المراقبين الماليين للوزارات (م م و) الموجودين لدى قطاعاتكم دعمًا وثيقًا لمصالحكم المختصة.

إن قرب المراقبين الماليين للوزارات سيسمح لكم بالاستفادة بشكل أفضل من القوائم الميزانوية من أجل الاستجابة بأكبر قدر ممكن لخصوصيات القطاعات المعنية وتجنب الحلول السهلة المتمثلة في استخدام مخصصات "أخرى" بينما يكون القيد الميزانوي المناسب متوفرا.

مع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن نظام إعداد الميزانية "التحضير" يمكن الوصول إليه عبر الرابط 10.1.77.241 وهنا يتعين على مصالحكم المسؤولة عن إعداد الميزانية إدخال المعلومات و الوثائق التي تعتبر مفيدة في النظام بالإضافة إلى مسودات مشاريع ميزانيات قطاعاتهم. في نهاية العملية، تتم طباعة مسودة الميزانية ويقام بتحويلها رسميًا لتكون بمثابة أساس لتحليل

طلبات الاعتمادات المالية. يجب إرسال طلبات وأوراق مشاريع الاستثمار إلى وزارة الشؤون الاقتصادية و ترقية القطاعات الانتاجية.

تتم تعبئة مصالح المديرية العامة للميزانية والمديرية العامة للتمويل والتعاون الاقتصادي لتقديم كل المساعدة المطلوبة لقطاعاتكم ولا سيما فيما يتعلق بملء أوراق المشروع واحترام التبويب الميزانوي.

4. IV مشاريع الأداء السنوية (مأس)

قامت وزارة المالية بتزويد القطاعات الوزارية بدليل لإعداد مشاريع الأداء السنوية. و في المرحلة الانتقالية الحالية و في انتظار تنفيذ ميزانيات - البرامج، تدعى قطاعاتكم لتجريب هذه الأدوات القابلة للإعداد داخل كل إدارة مع بيان انسجامها مع خطة عملها بما في ذلك مؤشرات الأداء والأهداف التي يتعين تحقيقها على مدى السنوات الثلاث المقبلة. يجب أن تكون هذه الوثيقة متناسقة مع إطار النفقات متوسطة المدى.

تتضمن مسودات الميزانيات الأولية وجوبا خطط عمل مفصلة تعرض كافة الإجراءات التي ستقوم الوزارة بتنفيذها.

5. IV بيانات متعلقة بالأشخاص:

من أجل ضمان رقابة أفضل لأعباء الأشخاص، يجب أن تكون مسودة الميزانية الأولي مصحوبة بتقرير مفصل عن كتلة الأجور وتنفيذها يتضمن على وجه الخصوص العناصر التالية: -

أعداد مختلف فئات الأشخاص (من موظفين ومتعاقدين) مختلف مكونات الراتب وصافي المبالغ المطلوب تسديدها، مختلف الاكتتابات التي تمت في 2019 و 2020 و 2021 و 2022. توقعات التقاعد والاكتتابات للسنوات. 2023 - 5 202.

6. IV نظام تسيير الصفقات العمومية

لتعزيز مستوى استيعاب ميزانية الاستثمار، سيتم وضع نظام جديد لمراقبة وتسيير الصفقات العمومية. يجب أن يدمج هذه النظام كامل سلسلة الطلبية العمومية لكل صفقة عن طريق نظام يشمل جميع الجهات المعنية بالصفقات العمومية. وسيمكن هذا النظام من تعزيز المتابعة وتحديد المعوقات وتوفير التعديلات اللازمة في الوقت المناسب. و هكذا سيكون لكل صفقة رقم مميزيتم إنشاؤه بواسطة النظام، الأمر الذي سيسهل من بين أمور أخرى، الرقابة على جميع مستويات سلسلة الإنفاق.

7. IV

سيتم تطبيق قانون المالية لعام 2023 في أقرب الآجال بعد المصادقة عليه. كما سيتم إصدار تعميم مبين للأساليب المحددة لتنفيذ هذه الميزانية. لهذا الغرض و بدعم من المراقبين الماليين للوزارات، فإنكم مدعوون لإعداد خطط التعهدات الخاصة بكم فور اعتماد قانون المالية من قبل الجمعية الوطنية وإرسالها قبل 10 يناير مصحوبة بخطط الدفع وكذلك خطط إبرام الصفقات.

تدعى القطاعات الوزارية و الهيآت إلى إرسال مسودات مشاريع ميزانياتها بالنسبة للسنة المالية 2023 في أجل أقصاه الاثنين 5 سبتمبر 2022.

إسلمو محمد أمبادي



الملحقات

1. الاغلفة الوزارية حسب الأجزاء

	2023				
N°	عنوان الباب	استثمارات	تحويلات	سلع و خدمات	
1	رناسة الجمهورية	3 500 000	244 388	246 238 492	
2	الوزارة الأمانة العامة لرناسة الجمهورية	-	31 600 100	47 764 684	
3	الوزارة الاولى	17 000 000	144 340 412	183 686 522	
5	الجمعية الوطنية			398 973 810	
7	المجلس الدستوري		ar design design	18 908 377	
8	محكمة الحسابات	6 000 000	4 655 000	11 922 910	
9	الوزارة الأمانة العامة للحكومة	46 300 000	5 446 118	431 651 276	
10	وزارة الدفاع الوطني	2 638 890 000	1 207 096 404	909 742 110	
11	وزارة الشؤون الخارجية و التعاون و الموريتانيين المقيمين في الخارج	27 800 000	164 275 622	690 341 294	
13	المجلس الأعلى للفتوى و المظالم	-		25 513 708	
14	وزارة العدل	61 750 000	1 862 000	328 289 940	
18	وزارة التجارة و الصناعة و الصناعة التقليدية و السياحة	55 600 000	55 865 536	224 560 024	
19	وزارة الصيد والاقتصاد البحري	129 000 000	61 054 000	182 602 724	
21	وزارة التجهيز و النقل	3 723 850 000	97 755 000	57 745 444	
22	وزارة الزراعة	3 064 000 000	149 395 769	704 322 335	
23	اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات			33 472 396	
24	الجهات	238 500 000		245 484 659	
25	وزارة التهذيب الوطني إصلاح نظام التعليم	101 000 000	67 042 584	483 467 668	
26	وزارة البيطرة	213 000 000	110 985 000	144 990 890	
28	وزارة التشغيل و التكوين المهني	574 500 000	97 773 023	174 217 648	
32	المحكمة العليا	3 000 000	1 911 000	15 776 557	
33	محكمة العدل السامية			13 499 206	
34	مفوضية الامن الغذائي	203 500 000		111 141 716	
35	وزارة التحول الرقمي و الابتكار و عصرنة الادارة	150 000 000	30 401 062	105 771 184	

10.040.504			3 مجلس جائزة شنقيط	6
18 619 594		198 800 000	وزارة الثقافة و الشباب و الرياضة و العلاقات مع البرلمان	37
204 380 322	490 106 632		وزارة الشؤون الاسلام والتاويد	39
123 086 933	335 643 468	35 000 000	040 000 C	42
503 754 156	377 647 385	26 000 000		
11 981 967	4 655 000		(100 000)	47
1 082 697 589	561 848 121	467 500 000	وزارة الصحة	53
88 662 800	3 736 722	14 630 000	وزارة الوظيفة العمومية و العمل	64
343 405 759	5 231 684	38 940 000	وزارة المالية	67
			المجلس الاجتماعي و الاقتصادي والبيئي	72
7 023 079	550 095 360	695 730 000	وزارة الداخلية و اللامركزية	73
1 437 944 116	كان و العمران و الاستصلاح النرابي معران و الاستصلاح النرابي معران و الاستصلاح النرابي		وزارة الإسكان و العمران و الاستصلاح الترابي	75
113 304 163	64 745 469		وزارة المياه و الصرف الصحي	76
232 514 216	4 216 48 606 812 1 030 760 000		وزارة العمل الاجتماعي و الطفولة و الاسرة	77
297 070 522	200 831 000	6 620 450	وزارة البيئة و التنمية المستدامة	78
135 315 042	103 432 875	105 000 000	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	
41 535 477	3 412 115	88 900 000	مفوضية حقوق الانسان و العمل الإنساني و العلاقات مع المجتمع المدني	80
136 738 856	175 587 486	376 910 000	وزارة الشؤون الاقتصادية و ترقية القطاعات الإنتاجية	81
209 854 179	860 238 554	1 354 960 000	وزارة النفط و الطاقة و المعادن	82
4 654 899	25		المجلس الأعلى للشباب	8
		3 807 000 000	تأزر	8
167 960 519		V V V V V V V V V V	سلطة تنظيم الصفقات العمومية	9

2. كتلة الاجور

توقعات 2023	عنوان الباب	
106 525 655	رئاسة الجمهورية	
22 278 900	الوزارة الأمانة العامة لرئاسة الجمهورية	
88 220 271	الوزارة الأولى	
46 452 072	محكمة الحسابات	
55 802 640	الوزارة الأمانة العامة للحكومة	
3 561 416 377	وزارة الدفاع الوطني	
672 708 964	وزارة الشؤون الخارجية و التعاون و الموريتانيين المقيمين في الخارج	
378 670 912	وزارة العدل	
77 315 149	وزارة التجارة و الصناعة و الصناعة التقليدية و السياحة	
193 111 301	وزارة الصيد و الاقتصاد البحري	
67 492 373	وزارة التجهيز و النقل	
179 172 448	وزارة الزراعة	
7 044 937 848	وزارة التهذيب الوطني و اصلاح نظام التعليم	
53 539 480	وزارة البيطرة	
193 175 904	زارة التشغيل و التكوين المهني	
39 936 764	روره السنين و السويل المهي لمحكمة العليا	
147 140 458	محكمه العليا فوضية الامن الغذائي	
84 803 515	وزارة التحويل الرقمي و الابتكار و عصرنة الادارة	
540 764 568	وزارة الشباب و الرياضة و العلاقات مع المجتمع البرلمان	
213 723 713	وزارة الشؤون الإسلامية و التعليم الأصلي	
674 364 862	وزارة التعليم العالي و البحث العلمي	
2 912 757 491	وزارة الصحة	
90 637 305	وزارة الوظيفة العمومية و العمل	
1 097 628 916	وزارة المالية	
36 630 978	المجلس الاقتصادي و الاجتماعي و البيني	
2 278 558 236	وزارة الداخلية و اللامركزية	
102 493 226	وزارة الإسكان و العمران و الاستصلاح الترابي	
87 802 677	وزارة المياه و الصرف الصحي	
103 992 588	وزارة العمل الاجتماعي و الطفولة و الاسرة	
122 423 637	وزارة البيئة و التنمية المستدامة	
52 421 335	مفوضية حقوق الانسان و العمل الإنساني و العلاقات مع المجتمع المدني	
169 835 667	وزارة الشؤون الاقتصادية و ترقية القطاعات الإنتاجية	
53 946 996	وزارة النفط و الطاقة و المعادن	
151 492 400	تازر	
21 702 175 626	المجموع العام	

عنوان المشروع:

الممول : الميوبات مير مجة و أو منجزة عسب مصدر التمويل و حسب طبيعة التفقات المذابة و : محوبات مير مجة و إن منجزة عسب مصدر التمويل و حسب طبيعة التفقات

2013

السحوبات الفعلية بالسعر الجاري 2015 | 2014 | 2013

2016

2017

2018

: (1) ilasli

المبلغ (بالألاف):

2019

سحوبات متوقعة في النصف الثاني من 2022

برمجة 2023

2020

2021

سحوبات تم إجراؤها من يناير إلى 30 يونيو 2022

1. در اسات و استشار (المجموع)

2.1 تشييد بنايات 3.1 اقتناء أثاث و تجهيزات 4.1 أدوات مكتبية

5.1 تجهيزات معلوماتية 1.6 اقتناء سيارات

3.3 تكوين 1.7 تكاليف إنشاء

 التسيير (المجموع)
 مستهلكات/ أثاث 1.6 أخر

14

1.1.2 مكتيبة

2.1.2 معلوماتية

3.1.2 محروقات و زيوت

5.1.2 أسفار 6.1.2 أخر

4.1.2 مواصلات هاتفية

2.2 صيانة 1.2.2 مكتبية و معلوماتية

2.2.2 سيارات

2.4 العمال الوطنيون

4.4.2 آخرون عمال أجانب

6.2 مختلفون

المجموع (1+2)
 المحولين و عدد اتفاقيات التمويل.

(1): يعبر عن السحوبات و البرمجة بعملة اتفاقية التمويل.

2.4.2 عقدويون

3.4.2 موسميون

1.4.2 موظفون

3.2.2 آخر متشارات و تدقیقات

الجمهورية الإسلامية الموريتانية شرف-إخاء - عدل

وزارة المالية

الجدول التقريبي للتحكيم حول مشروع قانون المالية 2023

المكان: قاعة اجتماعات وزارة المالية

التوقيت	التاريخ	القطاعات	الرمز	الترتيب
س 10 – س 14	الثلاثاء 20 سبتمبر	لقاء تحضيري مع الوزير الأول		
س 12 – س13 و 30 د		وزارة الزراعة	22	1
دس 13 و 30 د – س 15	الأربعاء 21 سبتمبر	وزارة التجهيز و النقل	21	2
س 15 و 30د – س17		وزارة الاسكان و العمران و الاستصلاح الترابي	75	3
AS NAMED A		S LA MOCHENISA TICK SK		
س 12 – س13 و 30 د	الخميس 22	وزارة المياه و الصرف الصجي	76	4
دس 13 و 30 د – س 15	سبتمبر	وزارة الوظيفة العمومية و العمل	64	5
س 15 و 30د – س17	The mile	محكمة الحسابات	8	6
س 10 – س 11 و 30 د	الجمعة 23	المحكمة العليا	32	7
س 11 و 30 د – س 13	سبتمبر	وزارة الدفاع الوطني	10	8
فراغ				9
س 12 – س13 و 30 د		وزارة التشغيل و التكوين المهني	28	10
دس 13 و 30 د – س 15	السبت 24	وزارة البيئة و التنمية المستدامة	78	11
س 15 و 30د – س17	سبتمبر	مفوضية حقوق الإنسان و العمل الاإنساني و العلاقات مع المجتمع المدني	80	12
س 12 – س13 و 30 د	الأحد 25	وزارة المالية	67	13
دس 13 و 30 د – س 15	سبتمبر	وزارة الشؤون الاجتماعية و الطفولة و الاسرة	77	14

		وزارة الداخلية و اللامركزية	73	15
س 12 – س13 و 30 د		وزارة التهذيب الوطني و إصلاح النظام التربوي	25	16
دس 13 و 30 د – س 15	الإثنين 26	وزارة التجارة و الصناعة و الصناعة التقليدية و السياحة	18	17
س 15 و 30د – س17	سبتمبر	وزارة الصيد و الاقتصاد البحري	19	18
س 17 و 30 د – س 19		وزارة الثقافة و الشباب و الرياضة و العلاقات مع البرلمان	37	19
س 12 – س13 و 30 د		وزارة النفط و الطاقة و المعادن	82	20
دس 13 و 30 د – س 15	الثلاثاء 27	وزارة الشؤون الاقتصادية و ترقية القطاعات الإنتاجية	81	21
س 15 و 30د – س17	سبتمبر	الوزارة الأولى و الوزارة الأمانة العامة للحكومة	3 و 9	22
س 17 و 30 د – س 19		مفوضية الأمن الغذائي	34	23
- 8		Marks to be 1		
س 12 – س13 و 30 د		وزارة العدل	14	24
دس 13 و 30 د – س 15	الأربعاء 28	وزارة الصحة	53	25
س 15 و 30د – س17	الاربعاء 28	وزارة الشؤون الإسلامية و التعليم الأصلي	39	26
س 17 و 30 د – س 19		وزارة الشؤون الخارجية و التعاون و الموريتانيين المقيمين في الخارج	11	27
س 12 – س13 و 30 د		وزارة البيطرة	26	28
دس 13 و 30 د – س 15	الخميس 29	وزارة التحول الرقمي و الابتكار و عصرنة الإدارة	35	29
س 15 و <mark>30د – س17</mark>	سبتمبر	تآزر	89	30
س 17 و 30 د – س 19	-	وزارة النعليم العالي و البحث العلمي	42	31

18	19	MINISTÈRE DES PÊCHES ET DE L'ÉCONOMIE MARITIME		15h30- 17h 00
19	37	MINISTÈRE DE LA CULTURE, DE LA JEUNESSE, DES SPORTS ET DES RELATIONS AVEC LE PARLEMENT		17h30-19h 00
20	82	MINISTÈRE DU PÉTROLE, DES MINES ET DE L'ÉNERGIE		12h 00 - 13h 30
21	81	MINISTÈRE DES AFFAIRES ECONOMIQUES ET DE PROMOTION DES SECTEURS PRODUCTIFS	Mardi 27	13h30 - 15h00
22	3 et 9	PREMIER MINISTERE ET MINISTÈRE SECRÉTARIAT GENERAL DU GOUVERNEMENT	Septembre	15h30- 17h 00
23	34	COMMISSARIAT A LA SECURITE ALIMENTAIRE		17h30-19h 00
24	14	MINISTÈRE DE LA JUSTICE		12h 00 - 13h 30
25	53	MINISTÈRE DE LA SANTÉ	DAY 10 MOW	13h30 - 15h00
26	39	MINISTÈRE DES AFFAIRES ISLAMIQUES ET DE L'ENSEIGNEMENT ORIGINEL	Mercredi 28	15h30- 17h 00
27	11	MINISTÈRE DES AFFAIRES ÉTRANGÈRES, DE LA COOPÉRATION ET DES MAURITANIENS DE L'EXTÉRIEUR	Septembre	17h30-19h 00
28	26	MINISTERE DE L'ÉLEVAGE	7-143 BALL	12h 00 - 13h 30
29	35	MINISTERE DE LA TRANSITION NUMERIQUE, DE L'INNOVATION ET DE LA MODERNISATION DE L'ADMINISTRATION	Jeudi 29	13h30 - 15h00
30	89	TAAZOUR	Septembre	15h30- 17h 00
31	42	MINISTÈRE DE L'ENSEIGNEMENT SUPÉRIEUR, ET DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE		17h30-19h 00

République Islamique de Mauritanie

Ministère des Fiances

Calendrier indicatif des arbitrages du projet de la loi de Finances 2023

	Lie	u: Salle de réunion du Ministère des Finances		
Ordre de passage	Code	Départements	Dates	horaires
	REUN	NION DE CADRAGE AVEC LE PREMIER MINISTRE	Mardi 20 Septembre	10h 00 - 14h 00
1	22	MINISTÈRE DE L'AGRICULTURE	SOTEWAN	12h 00 - 13h 30
2	21	MINISTÈRE DE L'ÉQUIPEMENT ET DES TRANSPORTS	Mercredi	13h30 - 15h00
3	75	MINISTÈRE DE L'HABITAT ,DE L'URBANISME ET DE L'AMENAGEMENT DU TERRITOIRE	21 Septembre	15h30- 17h 00
4	76	MINISTÈRE DE L' HYDRAULIQUE ET DE L'ASSAINISSEMENT		12h 00 - 13h 30
5	64	MINISTÈRE DE LA FONCTION PUBLIQUE ET DU TRAVAIL	Jeudi 22	13h30 - 15h00
6	8	COUR DES COMPTES	Septembre	15h30-15h00
7	22	COUR CURPANT		
	32	COUR SUPRÊME	Vendredi	10h 00 - 11h 30
8	10	MINISTERE DE LA DEFENSE NATIONALE	23	11h30 - 13h00
9			Septembre	Libre
10	28	MINISTÈRE DE L'EMPLOI, ET DE LA FORMATION PROFESSIONNELLE		12h 00 - 13h 30
11	78	MINISTÈRE DE L'ENVIRONNEMENT ET DU DEVELOPPEMENT DURABLE	Samedi 24	13h30 - 15h00
12	80	COMMISSARIAT AUX DROITS DE L'HOMME, A L'ACTION HUMANITAIRE ET AUX RELATIONS AVEC LA SOCIETE CIVILE	Septembre	15h30- 17h 00
13	67	MINISTERE DES FINANCES		12h 00 - 13h 30
14	77	MINISTÈRE DES AFFAIRES SOCIALES , DE L'ENFANCE ET DE LA FAMILLE	Dimanche	13h30 - 15h00
15	73	MINISTERE DE L'INTERIEUR ET DE LA DECENTRALISATION	25 Septembre	15h30- 17h 00
16	25	MINISTERE DE L'EDUCATION NATIONALE ET DE LA REFORME DU SYSTÈME ÉDUCATIF		12h 00 - 13h 30
17	18	MINISTERE DU COMMERCE, DE L'INDUSTRIE, DE L'ARTISANAT ET DU TOURISME	Lundi 26 Septembre	13h30 - 15h00

3. Fiche de projets

	ratement on broker.												
Bailleur de fonds	e fonds:		Référen	Référence convention	ention:				Monnaie	e (1):		Montant (en	(en millier):
Case 5	Déca is sements programmés et/ou réalisés par source de financement et par nature	s progra	mmés et	Vou réal	sés par	source d	e finance	ement et	par natu	de	dépenses		
				Déc	aissement	Décais sements effectifs au prix courant	au prix co	urant		27.00. 2341 15	Décais sements	Décaissements	
	31913 88	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	effectifs de janvier au 30 juin 2022	Prévisionnels 2nd semestre 2022	Programmation 2023
INVESTISS	1. INVESTISSEMENT (total)												
1.1 Etudes, ingénierie	ngénierie												
1.2 Constr. Bâtiments	3 âtiments						I A						
1.3 Acquisit	1.3 Acquisition materiel/Equip								34				
1.4 Equip. de bureau 1.5 Fauin. Informatione	formations												
1.6 Achat vehicules	nicules												
1.7 Frais 1.é	1.7 Frais 1.établissement		0										
1.8 Formation	u u						du l						
1.9 Autres													
FONCTION	2. FONCTIONNEMENT (total)					RI S							
2.1 Consomn	2.1 Consonnables/Fournit.		412.4			30							
2.1.1 Bureautique	utiq we						348			N. T. S.			
2.1.2 Informatique	atique												
2.1.3 Carbiwants, higles	ants, hidles		101										
2.1.4 Commu	2.1.4 Communic.téléphonique		A2										Dist.
2.1.5 Déplacement	ement		iA,							916			
2.1.6 Autres	73	A.S	TW.			MI							
2.2 Maintenance	nce	(4)	01				30	N. S.		and the			
2.2.1 Bureau	2.2.1 Bureautique/Informatiq.								201	The second second	Later Control	13.	
2.2.2 Véhicules	les	13				CH				0 7			
2.2.3 Autres													
2.3 Expertise, audit	, audit									196			
2.4 Personnel National	I National		391										
2.4.1 Fonctionnaires	nnaires		10										
2.4.2 Contractuels	ctuels			5.0	AJ I								
2.4.3 Saisonniers	viers					10				10		000	
2.4.4 Autres		G 2	R.P.		AS	93		PAGE PAGE	1915	ing.		等 為 医 原 。 所 。	
2.5 Personnel Expatrié	l Expatrié	215											
2.6 Divers		THE STATE OF THE S					49.4		es de la companya de			STAY	
3. TOTAL (1.+2.)	2.)												
NB : Multipli	NB: Multiplier cette page autant de fois qu'il y a de bailleurs de fonds et de conventions de financement	t de fois q	u'il ya de l	ailleurs d	e fonds et	de convent	ions de fin	nancement.					

2. Masse salariale par département

Libellé Titre	prév 2023
PRÉSIDENCE DE LA RÉPUBLIQUE	106 525 655
MINISTÈRE SECRÉTARIAT GÉNÉRAL DE LA PRÉSIDENCE DE LA RÉPUBLIQUE	22 278 900
PREMIER MINISTÈRE	88 220 271
COUR DES COMPTES	46 452 072
MINISTÈRE DU SECRÉTARIAT GÉNÉRAL DU GOUVERNEMENT	55 802 640
MINISTÈRE DE LA DÉFENSE NATIONALE	3 561 416 377
MINISTÈRE DES AFFAIRES ÉTRANGÈRES, DE LA COOPÉRATION ET DES MAURITANIENS DE L'EXTÉRIEUR	672 708 964
MINISTÈRE DE LA JUSTICE	378 670 912
MINISTERE DU COMMERCE, DE L'INDUSTRIE, DE L'ARTISANAT ET DU TOURISME	77 315 149
MINISTÈRE DES PÊCHES ET DE L'ÉCONOMIE MARITIME	193 111 302
MINISTÈRE DE L'ÉQUIPEMENT ET DES TRANSPORTS	67 492 373
MINISTÈRE DE L'AGRICULTURE	179 172 448
MINISTERE DE L'EDUCATION NATIONALE ET DE LA REFORME DU SYSTÈME ÉDUCATIF	7 044 937 848
MINISTERE DE L'ÉLEVAGE	53 539 480
MINISTÈRE DE L'EMPLOI, ET DE LA FORMATION PROFESSIONNELLE	193 175 90
COUR SUPRÊME	39 936 76
COMMISSARIAT A LA SECURITE ALIMENTAIRE	147 140 45
MINISTERE DE LA TRANSITION NUMERIQUE, DE L'INNOVATION ET DE LA MODERNISATION DE L'ADMINISTRATION	84 803 51
MINISTÈRE DE LA CULTURE, DE LA JEUNESSE, DES SPORTS ET DES RELATIONS AVEC LE PARLEMENT	540 764 568
MINISTÈRE DES AFFAIRES ISLAMIQUES ET DE L'ENSEIGNEMENT ORIGINEL	213 723 71
MINISTÈRE DE L'ENSEIGNEMENT SUPÉRIEUR, DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE	674 364 86
MINISTÈRE DE LA SANTÉ	2 912 757 49
MINISTÈRE DE LA FONCTION PUBLIQUE ET DU TRAVAIL	90 637 30
MINISTERE DES FINANCES	1 097 628 91
CONSEIL ECONOMIQUE, SOCIAL ET ENVIRONNEMENTAL	36 630 97
MINISTÈRE DE L'INTERIEUR ET DE LA DECENTRALISATION	2 278 558 23
MINISTÈRE DE L'HABITAT, DE L'URBANISME ET DE L'AMENAGEMENT DU TERRITOIRE	102 493 22
MINISTÈRE DE L' HYDRAULIQUE ET DE L'ASSAINISSEMENT	87 802 67
MINISTÈRE DE L'ACTION SOCIALE, DE L'ENFANCE ET DE LA FAMILLE	103 992 58
MINISTÈRE DE L'ENVIRONNEMENT ET DU DEVELOPPEMENT DURABLE	122 423 63
COMMISSARIAT AUX DROITS DE L'HOMME, A L'ACTION HUMANITAIRE ET AUX RELATIONS AVEC LA SOCIETE CIVILE	52 421 33
MINISTERE DES AFFAIRES ECONOMIQUES ET DE LA PROMOTION DES SECTEURS PRODUCTIFS	169 835 66
MINISTÈRE DU PÉTROLE, DES MINES ET DE L'ÉNERGIE	53 946 99
TAAZOUR	151 492 40
TOTAL GENERAL	21 702 175 62

36	CONSEIL DU PRIX CHINGUITTI	18 619 594		
37	MINISTÈRE DE LA CULTURE, DE LA JEUNESSE, DES SPORTS ET DES RELATIONS AVEC LE PARLEMENT	204 380 322	490 106 632	198 800 000
39	MINISTÈRE DES AFFAIRES ISLAMIQUES ET DE L'ENSEIGNEMENT ORIGINEL	123 086 933	335 643 468	35 000 000
42	MINISTÈRE DE L'ENSEIGNEMENT SUPÉRIEUR, DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE	503 754 156	377 647 385	26 000 000
47	HAUTE AUTORITÉ POUR LA PRESSE ET L'AUDIOVISUEL	11 981 967	4 655 000	SMIGIZIAN I
53	MINISTÈRE DE LA SANTÉ	1 082 697 589	561 848 121	467 500 000
64	MINISTÈRE DE LA FONCTION PUBLIQUE ET DU TRAVAIL	88 662 800	3 736 722	14 630 000
67	MINISTERE DES FINANCES	343 405 759	5 231 684	38 940 000
72	CONSEIL ECONOMIQUE, SOCIAL ET ENVIRONNEMENTAL	7 023 079	MST TOTIONNES	DO HERWINE
73	MINISTÈRE DE L'INTERIEUR ET DE LA DECENTRALISATION	1 437 944 116	552 985 369	695 730 000
75	MINISTÈRE DE L'HABITAT ,DE L'URBANISME ET DE L'AMENAGEMENT DU TERRITOIRE	113 304 163	64 745 469	1 694 500 000
76	MINISTÈRE DE L' HYDRAULIQUE ET DE L'ASSAINISSEMENT	232 514 216	48 606 812	1 030 760 000
77	MINISTÈRE DE L'ACTION SOCIALE, DE L'ENFANCE ET DE LA FAMILLE	297 070 522	200 831 000	6 620 450
78	MINISTÈRE DE L'ENVIRONNEMENT ET DU DEVELOPPEMENT DURABLE	135 315 042	103 432 875	105 000 000
80	COMMISSARIAT AUX DROITS DE L'HOMME, A L'ACTION HUMANITAIRE ET AUX RELATIONS AVEC LA SOCIETE CIVILE	41 535 477	3 412 115	88 900 000
81	MINISTERE DES AFFAIRES ECONOMIQUES ET DE LA PROMOTION DES SECTEURS PRODUCTIFS	136 738 856	175 587 486	376 910 000
82	MINISTÈRE DU PÉTROLE, DES MINES ET DE L'ÉNERGIE	209 854 179	860 238 554	1 354 960 000
85	HAUT CONSEIL DE LA JEUNESSE	4 654 899		
89	TAAZOUR	167 960 519		3 807 000 000
95	AUTORITÉ DE RÉGULATION DES MARCHÉS PUBLICS	21 611 697		enterda As Marianas

1. Les enveloppes ministérielles par partie (hors salaires)

2023

N°	Libellé Titre	Biens et services	Transferts	Investissements
1	PRÉSIDENCE DE LA RÉPUBLIQUE	246 238 492	244 388	3 500 000
2	MINISTÈRE SECRÉTARIAT GÉNÉRAL DE LA PRÉSIDENCE DE LA RÉPUBLIQUE	47 764 684	31 600 100	
3	PREMIER MINISTÈRE	183 686 522	144 340 412	17 000 000
5	ASSEMBLEE NATIONALE	398 973 810		
7	CONSEIL CONSTITUTIONNEL	18 908 377		CONCELL FEORY
8	COUR DES COMPTES	11 922 910	4 655 000	6 000 000
9	MINISTÈRE DU SECRÉTARIAT GÉNÉRAL DU GOUVERNEMENT	431 651 276	5 446 118	46 300 000
10	MINISTÈRE DE LA DÉFENSE NATIONALE	909 742 110	1 207 096 404	2 638 890 000
11	MINISTÈRE DES AFFAIRES ÉTRANGÈRES, DE LA COOPÉRATION ET DES MAURITANIENS DE L'EXTÉRIEUR	690 341 294	164 275 622	27 800 000
13	HAUT CONSEIL DE LA FATWA ET DES RECOURS GRACIEUX	25 513 708		
14	MINISTÈRE DE LA JUSTICE	328 289 940	1 862 000	61 750 000
18	MINISTERE DU COMMERCE, DE L'INDUSTRIE, DE L'ARTISANAT ET DU TOURISME	224 560 024	55 865 536	55 600 000
19	MINISTÈRE DES PÊCHES ET DE L'ÉCONOMIE MARITIME	182 602 724	61 054 000	129 000 000
21	MINISTÈRE DE L'ÉQUIPEMENT ET DES TRANSPORTS	57 745 444	97 755 000	3 723 850 000
22	MINISTÈRE DE L'AGRICULTURE	704 322 335	149 395 769	3 064 000 000
23	COMMISSION ÉLECTORALE NATIONALE INDÉPENDANTE	33 472 396		suncal T
24	RÉGIONS	245 484 659		238 500 000
25	MINISTERE DE L'EDUCATION NATIONALE ET DE LA REFORME DU SYSTÈME ÉDUCATIF	483 467 668	67 042 584	101 000 000
26	MINISTERE DE L'ÉLEVAGE	144 990 890	110 985 000	213 000 000
28	MINISTÈRE DE L'EMPLOI, ET DE LA FORMATION PROFESSIONNELLE	174 217 648	97 773 023	574 500 000
32	COUR SUPRÊME	15 776 557	1 911 000	3 000 000
33	HAUTE COUR DE JUSTICE	13 499 206		-
34	COMMISSARIAT A LA SECURITE ALIMENTAIRE	111 141 716		203 500 000
35	MINISTERE DE LA TRANSITION NUMERIQUE, DE L'INNOVATION ET DE LA MODERNISATION DE L'ADMINISTRATION	105 771 184	30 401 062	150 000 000

ANNEXES

redressements appropriés. Ainsi, chaque marché aura un identifiant généré par le système qui facilitera entre autres, les contrôles à tous les niveaux de la chaine de dépenses.

IV.7 Exécution du budget

La loi de finances 2023 sera mise en place dans les meilleurs délais après sa promulgation. Une circulaire de mise en place du budget interviendra pour présenter les modalités particulières d'exécution de ce budget. Vous êtes à cet effet invités à préparer vos plans d'engagements dès l'adoption de la loi de finances par l'Assemblée Nationale avec l'appui des CFM et de les transmettre avant le 10 janvier accompagnés des plans de paiements ainsi que des plans de passation de marchés.

Il est demandé aux départements ministériels et aux institutions de transmettre leurs avant-projets du budget pour l'année 2023 au plus tard le lundi 5 septembre 2022.

ISSELMOU MOHAMED M'BADY

Le Ministre Maurianie Ministre

Les services de la Direction Générale du Budget et la Direction Générale des Financements et de la Coopération Economique, sont mobilisés pour apporter toute l'assistance requise à vos départements notamment pour le remplissage des fiches de projet et le respect de la nomenclature budgétaire.

IV.4 Projets Annuels de Performance (PAP)

Le Ministère des finances avait mis à la disposition des départements ministériels un guide de préparation des Projets Annuels de Performance (PAP). Dans la phase transitoire actuelle, en attendant la mise en place des budget-programmes, vos départements sont invités à engager une expérimentation de ces outils qui peuvent être préparés au sein de chaque direction et articulé avec son plan d'actions incluant des indicateurs de réalisation et les cibles à atteindre durant les trois prochaines années. Ce document doit être en cohérence avec le CDMT.

Les avant-projets de budget doivent intégrer des plans d'actions détaillés présentant l'ensemble des actions qui seront réalisées par le Ministère.

IV.5 Données relatives au personnel

Dans le souci de garantir une meilleure maitrise des dépenses du personnel, l'avant-projet de budget devrait être accompagné d'un rapport détaillé sur la masse salariale et son exécution qui doit présenter en particulier les éléments suivants :

- Les effectifs des différentes catégories de personnels (fonctionnaires et contractuels)
- Les différents éléments de salaires et les nets à payer
- Les recrutements effectués en 2019, 2020, 2021 et 2022
- Les projections des départs à la retraite et des recrutements pour les années 2023-2025.

IV.6 Module de gestion des marchés publics

Pour renforcer le niveau d'absorption du budget d'investissement, un nouveau module de suivi et de gestion des marchés publics sera mis en place. Ce module devra intégrer tout le processus de la commande publique par marché, dans le cadre d'un workflow impliquant toutes les parties prenantes au processus de marchés publics. Ce système permettra de renforcer le suivi, d'identifier les goulots d'étranglement et d'apporter en temps utile les

Conscient des contraintes auxquelles font face certains départements ministériels pour préparer leurs CDMTm complets (délais impartis, non finalisation des stratégies sectorielles chiffrées etc), les plans d'actions chiffrés auxquels s'adossent les budgets de ces départements pourront servir de support aux pré-arbitrages techniques visant à faciliter l'alignement des budgets ministériels sur les enveloppes budgétaires attribuées par le CDMTg. Les CDMTm réalisés devront toutefois se conformer aux guides sur lesquels vos cadres ont été formés.

Les institutions auxquelles ne peuvent être assignés des objectifs de politiques publiques et des indicateurs de performances ne sont pas concernées par cet exercice.

IV.3 Utilisation de l'application de préparation des lois de finances (TAHDIR) :

L'application TAHDIR sera mise à votre disposition pour la saisie des propositions budgétaires et leur transmission à travers le système. A cet effet, une procédure de suivi et de vérification continue des saisies et de la documentation des différentes étapes sera mise en place. Elle permettra de s'assurer de la conformité totale des chiffres et des imputations budgétaires.

Les services compétents de la Direction Générale du Budget en collaboration avec les Contrôleurs Financiers Ministériels (CFM) installés auprès de vos départements assureront un accompagnement rapproché avec vos services compétents.

La proximité des CFM vous permettra une meilleure utilisation de la nomenclature budgétaire afin de répondre au plus près aux spécificités de vos départements respectifs et d'éviter les solutions de facilité consistant à utiliser les imputations « autres », alors que l'inscription budgétaire appropriée est disponible.

Par ailleurs, il convient de rappeler que le logiciel de préparation budgétaire TAHDHIR est accessible à partir du lien 10.1.77.241 pour le volet fonctionnement et que vos services, en charge de la préparation du budget, devront introduire dans ce système, en plus des avant projets de budget de leurs départements respectifs les informations et documents jugés utiles. A la fin du processus, l'avant-projet de budget sera imprimé et transmis officiellement pour servir de base d'analyse des demandes de crédits. Les demandes et fiches de projets d'investissement doivent être transmises au MAEPSP.

émanent de vos services respectifs soient rigoureusement conformes à ces directives.

Aussi, nous vous transmettons, ci-joint, une fiche de projet à renseigner par vos services concernés et nous insistons sur la nécessité de bien remplir cette fiche pour permettre une exploitation efficace de son contenu. Pour les projets/programmes bénéficiant de financements extérieurs, il est impératif de fournir toutes les informations demandées dans la fiche de projet, notamment les décaissements prévisionnels détaillés au titre de l'année 2023 par convention et par bailleur de fonds pour chaque projet.

L'application de ces orientations sera facilitée par le dialogue avec les services compétents du Ministère des Finances et du Ministère des Affaire Economiques et de la Promotion des Secteurs Productifs dans le cadre des pré-arbitrages techniques pilotés par la Direction Générale du Budget.

Il faut rappeler à ce niveau, que le budget d'investissement est destiné à couvrir l'acquisition ou l'édification des biens d'équipements, les charges liées à l'investissement et les projets, les autres dépenses seront proscrites au niveau de ce budget.

Le budget de fonctionnement doit refléter les besoins réels en dépenses de soutien au bon fonctionnement de l'administration offrant des services publics de meilleure qualité aux citoyens et permettant aussi la mise en œuvre des politiques publiques à travers l'acquisition des biens et services et l'attribution de subventions et transferts aux opérateurs qui participent à la réalisation de ces politiques.

La difficulté de l'exercice réside principalement dans la capacité à prioriser les ambitions, et les aligner sur les ressources disponibles aux meilleurs coûts, la rationalisation des ressources et l'optimisation de leur utilisation étant les principaux leviers de création d'espaces budgétaires pour les départements.

IV.2 CDMT ministériel

La préparation de la loi de Finances 2023 intervient suite à l'élaboration d'un DPBMT 2023 - 2025 qui est composé d'un CBMT présentant les agrégats macroéconomiques et les grandes masses des finances publiques et un CDMTg qui alloue des enveloppes budgétaires ministérielles projetées pour les trois années à venir 2023 à 2025.

- Veiller à une appropriation véritable des projets par les ministères sectoriels qui doivent disposer de plans stratégiques dont devront découler les projets identifiés;
- Valider toute proposition de projet par le Comité d'Analyse et de Programmation de l'Investissement Public (CAPIP), avant son inscription dans le Portefeuille national de projets d'investissements publics et par conséquent à la Loi de finances;
- Élaborer systématiquement les cadres logiques des projets et les Plans de Travail et Budgets Annuels (PTBA), lesquels constituent les principaux outils de performance et de suivi des projets;
- Veiller à ce que les rapports périodiques d'avancement soient systématiquement transmis aux Ministères chargés de l'économie et des finances.

Pour ce qui est des financements sur ressources propres de l'Etat, les enveloppes indicatives de dépenses d'investissements, qui constituent les plafonds de crédits budgétaires pour vos départements et pouvant faire éventuellement l'objet d'ajustements nécessaires lors des arbitrages budgétaires, il faudra privilégier :

- La prise en compte des contreparties conventionnelles aux projets financés sur ressources extérieures ;
- Les projets en cours disposant de marchés dûment signés ou d'un engagement formel de l'Etat;
- Les mesures issues du Conseil des Ministres ou des Comités interministériels.

Pour ce qui concerne les projets/programmes en cours d'exécution et en vue d'une programmation rationnelle, il est nécessaire que chaque département fasse parvenir au MAEPSP avec copie à la DGB, en annexe à sa proposition budgétaire pour 2023 :

- Le bilan exhaustif de l'exécution physique et financière au 31 décembre 2021 et pour le 1er semestre de 2022, de l'ensemble des projets/programmes sous tutelle;
- Le plan d'actions prévisionnel, assorti d'un budget annuel pour 2023 par convention et par bailleur de fonds pour chaque projet;
- La répartition spatiale des interventions de chaque projet (pourcentage par Wilaya, Moughataa et commune).

Nous vous invitons donc à veiller, tout au long du processus de préparation du projet de loi de finances 2023, à ce que les propositions budgétaires qui

rigueur, notamment les dépenses de fonctionnement qui doivent ainsi prendre une trajectoire baissière pour passer de 65% en 2022 à moins de 55% en 2025 du total des dépenses sans impacte sur les dépenses jugées inéluctables ou juridiquement obligatoires.

En revanche, les dépenses d'investissements ayant des retombées économiques immédiates et à moyen terme, seront progressivement portées à 43% des dépenses globales en 2023 pour atteindre 45% en 2025.

Ainsi, les dépenses pour l'enseignement primaire et secondaire, les soins de santé primaires, l'accès à l'eau et à l'assainissement, et celles des programmes d'assistance sociale resteront prioritaires conformément aux programmes présidentiels et la SCAPP notamment son plan d'actions 2021-2025. Le dispositif de protection sociale sera maintenu tout en restant compatible avec les objectifs de la soutenabilité budgétaire.

IV. Modalités de préparation du budget de 2023 IV-1 Orientations Générales

Le Ministère des finances a mobilisé les cadres des structures compétentes pour accompagner vos services concernés et leur apporter l'appui technique nécessaire ainsi que les explications utiles en temps réels pour la préparation de leurs budgets respectifs.

Un dialogue de programmation budgétaire est déjà déclenché entre vos services compétents et les services du Ministère des Finances et du Ministère des Affaires Economiques et de la Promotion du Secteur Productif (MAEPSP) pour parvenir à une budgétisation à moyen terme soutenable, crédible et inclusive.

A cet effet, dans un souci de renforcement de la soutenabilité budgétaire et de prévention de l'accumulation d'arriérés, vos départements sont invités à identifier et couvrir en premier lieu les dépenses jugées inéluctables et juridiquement obligatoires ainsi que les reports de charges dûment engagées durant l'exercice 2022 vers l'exercice 2023. La marge budgétaire que vos départements auront ainsi dégagée au-delà de ces charges, devra être affectée à la prise en charge de mesures nouvelles au sein de vos propositions budgétaires pour l'année 2023.

Pour garantir des meilleurs retours des retombées sociaux économiques des projets d'investissement public, notamment au profit des populations cibles et surmonter les disfonctionnements rapportés, il y a lieu de : sur l'augmentation des productions agricoles et d'élevage grâce aux nombreuses mesures prises par le gouvernement et les bonnes perspectives météorologiques annoncées pour la campagne 2022/2023.

En valeur, le PIB du secteur primaire s'établirait à 75,2 milliards MRU en 2022 et à 79,5 milliards MRU en 2023 soit respectivement 19,7% et 18,9% du PIB nominal global.

La croissance du PIB réel du secteur secondaire atteindrait 7,5% en 2022 et devrait s'accélérer en 2023 avec une hausse de 9,8%, tirée par la forte reprise des activités minières notamment la production de l'Or.

Le secteur tertiaire serait marqué par un ralentissement de la croissance de son PIB du fait de nombreux facteurs défavorables liés à la situation sur le plan international. Le PIB réel du secteur devrait croitre seulement de 3,4% en 2022 et puis de 3,2% en 2023.

L'envolée des prix va frapper les ménages les plus vulnérables et risque d'amplifier l'insécurité alimentaire, en mettant en péril les efforts du gouvernement en vue de la réduction du taux de pauvreté. Les prix des produits alimentaires constituent le principal vecteur de transmission des hausses des prix avec une contribution de 8,6 à l'inflation en fin juin.

Compte tenu des nombreux facteurs défavorables, les troubles géopolitiques, la hausse des prix de l'énergie, les politiques de resserrement des conditions de financement, les perturbations des chaines d'approvisionnement, la rigidité de l'offre et la vulnérabilité de l'économie nationale aux chocs, le taux d'inflation pourrait se situer au-dessus de 11% en 2022 et à environs 10,9% en 2023.

III. Les principales orientations de la politique budgétaire

Pour stimuler la croissance dans un cadre budgétaire pluriannuel soutenable et promouvoir le capital humain, les investissements en infrastructures et les dépenses sociales consacrées à l'éducation et à la santé continuent à représenter les lignes directrices majeures de la politique du pays. Pour ce faire, la mobilisation des ressources et l'efficacité des dépenses publiques seront les deux axes principaux pour parvenir à créer un espace budgétaire permettant de répondre de façon ciblée à la demande sociale en 2023.

Dans ce cadre, la rationalisation des dépenses publiques sera de

DPBMT 2023 - 2025 qui vise à :

- Renforcer la discipline et la soutenabilité budgétaire des politiques publiques en adéquation avec le cadre macroéconomique et macro-budgétaire du pays;
- Renforcer l'efficacité de l'allocation intersectorielle des ressources permettant la réalisation des objectifs stratégiques de développement économique et social du pays;
- Améliorer la performance opérationnelle et
- Assurer une meilleure prévisibilité budgétaire pour les gestionnaires.

I. Environnement économique international et national

Le contexte international de la préparation de la Loi de finances 2023 est caractérisé par la persistance des variantes de la pandémie covid-19, L'instabilité des prix des hydrocarbures et des produits alimentaires sur le marché mondial et le contexte géopolitique international tendu.

Les perspectives de l'économie mondiale envisagent un enlisement de l'économie mondiale dans un cycle prolongé de faible croissance et d'inflation élevée. Elles tablent sur un ralentissement de la croissance mondiale à 3,2 % en 2022 et à 2,9 en 2023, selon les dernières actualisations en date du 26 juillet 2022.

La crise en Ukraine ayant entraîné des hausses des cours des produits de base et une généralisation des pressions à la hausse sur les prix, l'inflation devrait atteindre 6,6 % dans les pays avancés et 9,5 % dans les pays émergents et les pays en développement en 2022 et respectivement 3,3% et 7,3% en 2023.

II. Situation économique du pays et perspectives 2023-2025

La croissance de l'économie nationale devrait atteindre 4,5 % en 2022 et 5,3% en 2023. Le bon profil de la croissance tient essentiellement à la reprise de la production des industries extractives particulièrement la production de l'or de Tasiast qui a plus que doublé au cours des six premiers mois comparativement à la même période en 2021. En 2024, l'entrée en production du Gaz GTA devrait entrainer une hausse de 7,5% du PIB puis de 5,8% en 2025.

La croissance du PIB réel du secteur primaire devrait enregistrer une hausse de 3.1% en 2022 et 4,7% en 2023. L'atteinte de cette croissance repose

الجَمُهورية الإسلاميّة المُوريتانية

شرف - إخاء - عدل

A STAMOUE DE MIN

وزارة المالية Ministère des Finances RÉPUBLIQUE ISLAMIQUE DE MAURITANIE Honneur - Fraternité Justice

انواكشوط في 2022 ANUT ما Nouakchotel

Numéro:

الرقم:

Le Ministre

الوزير

Lettre circulaire n°

0008/22 /MF

A

Mesdames, Messieurs les Ministres, Monsieur le Délégué Général à la Solidarité Nationale et à la Lutte contre l'Exclusion « TAAZOUR », Madame la Commissaire à la Sécurité Alimentaire, Monsieur le Commissaire aux Droits de l'Homme, à l'Action Humanitaire et aux Relations avec la Société Civile

Objet : Circulaire de préparation de la loi de finances 2023.

La présente circulaire relative à la préparation du budget de l'Etat pour l'exercice 2023 présente le contexte macroéconomique, fixe les objectifs des politiques publiques, les orientations générales de la politique budgétaire, ainsi que les dispositions pratiques pour l'élaboration du budget de l'Etat au titre de l'exercice 2023.

La préparation du budget de l'Etat pour l'exercice 2023, tout en tenant compte du contexte macroéconomique mondial et national, s'inscrit dans le cadre de la mise en œuvre de la Stratégie de la Croissance Accélérée et de la Prospérité Partagée (SCAPP) 2016-2030 et intervient suite à l'élaboration d'un

TABLE DES MATIERES

I.Environnement économique international et national2
II. Situation économique du pays et perspectives 2023-20252
III. Les principales orientations de la politique budgétaire3
IV. Modalités de préparation du budget de 20234
IV-1. Orientations Générales4
IV.2. CDMT ministériel6
IV.3. Utilisation de l'application de préparation des lois de finances (TAHDIR) :7
IV.4. Projets Annuels de Performance (PAP)8
IV.5. Données relatives au personnel8
IV.6Module de gestion des marchés publics8
IV.7 Exécution du Budget9
Annexes
La présente airculaire relative à la préparation du budget de l'État pour



REPUBLIQUE ISLAMIQUE DE MAURITANIE

Honneur - Ftarernité - Justice

MINISTERE DES FINANCES

CIRCULAIRE DE PREPARATION DU PROJET DE LOI DE FINANCES 2023

Août 2022